الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٩٨
الجمعة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/50/541 و Add.1 و A/50/654)

مذكرة من الأمين العام (A/50/743)

مشاريع القرارات (A/50/L.43/Rev.1، A/50/L.58/Rev.1، A/50/L.64/Rev.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطى الكلمة لممثل السودان ليعرض مشروعي القرارين A/50/L.43/Rev.1 و A/50/L.64/Rev.2.

السيد مصطفى (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسرني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن المجموعة الأفريقية لأعرض مشروع القرار A/50/L.64/Rev.2، "الحالة في رواندا" تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا".

ويشير مشروع القرار المعروض إلى قرارين متشابهين أو مطابقين، وهما: القرار ٢١١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والقرار ٢٣/٤٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المعتمدان من قبل الجمعية العامة في دورتيها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين على التوالي. ويشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٠٢٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى فترة نهائية، حتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وتركز الولاية الجديدة على ممارسة المساعي الحميدة للمساعدة في عودة اللاجئين، بالاضافة إلى مساعدة حكومة رواندا في تسهيل عودة اللاجئين، ومساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم الدعم السوقي ودعم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-87121
9587121

حماية المحكمة الدولية لرواندا إلى أن يتم وضع ترتيبات بديلة.

ويحيط مشروع القرار المعروض علينا علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وبتقرير الأمين العام الاضافي عن تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين.

ويشير مشروع القرار كذلك إلى النتائج الخطيرة لابادة الأجناس والقتل الجماعي وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والادارية، وهي أعمال تشكل الخلفية البشعة والتركة التي تعين على رواندا مصارعتها في الآونة الأخيرة.

ونظرا لآثار الأزمة الرواندية على الصعيد الاقليمي يشير مشروع القرار إلى خطة العمل التي أوصت بها حكومة رواندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية في إطار اتفاق أروشا للسلم الموقع في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. ويسلم مشروع القرار بأن هذا الاتفاق يشكل الاطار الملائم لتحقيق المصالحة الوطنية.

وبالاضافة إلى ذلك، يشجع مشروع القرار حكومة رواندا على مواصلة جهودها في سبيل تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين إلى بلدهم طواعية. ويثني مشروع القرار على الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى الحالة الانسانية في رواندا. ويرحب مشروع القرار أيضا بزيادة الالتزامات والتبرعات المعلنة من أجل البرامج الحكومية للمصالحة الوطنية والاصلاح والانعاش على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، يطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم البرامج الحكومية للانعاش. ويرحب أيضا بالتزام حكومة رواندا باتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان سلامة وأمن جميع الموظفين المعنيين بالأنشطة الانسانية العاملين في البلاد.

ويعالج مشروع القرار الأحوال التي لا تطاق في السجون الرواندية، بالاضافة إلى التأخير في معالجة القضايا، طالبا إلى المجتمع الدولي وحكومة رواندا مواصلة جهودهما الرامية إلى تحسين الحالة في السجون والتعجيل بمعالجة القضايا.

ويرحب مشروع القرار بالأحكام التي أصدرتها المحكمة الدولية لرواندا مؤخرا ويدعو الدول إلى احترام التزاماتها التي حددها مجلس الأمن بالقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة ابادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي واحتجازهم. كما يشجع حكومة رواندا على العمل بالتعاون مع الأمين العام والمحكمة لتشكيل قوة حماية فعالة للمحكمة.

ويحث جميع الدول، وبخاصة البلدان المانحة، على الاسهام في الصندوق الاستئماني لرواندا الذي أنشأه الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٩٤ بغرض المساعدة في تمويل البرامج الانسانية للاغاثة والانعاش التي ستنفذ في رواندا.

ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يتشاور مع حكومة رواندا ومع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن طبيعة أي تواجد متواصل للأمم المتحدة في رواندا عقب موعد التمديد النهائي من قبل مجلس الأمن لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لغاية ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

وإن القرار ١٠٢٩ (١٩٩٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في الاسبوع الماضي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ تقريرا عن أداء البعثة لولايتها والتقدم المحرز صوب اعادة اللاجئين إلى وطنهم. ونظرا لضخامة مهام رواندا واحتمال استمرار حاجتها إلى مدخلات كبيرة ومنسقة من الأمم المتحدة، فإن مشروع القرار المعروض علينا يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا بنفس الموعد عن نتائج مشاوراته مع حكومة رواندا بشأن طبيعة التواجد المتواصل للأمم المتحدة في رواندا.

ولما كان مشروع القرار المطروح أمامنا يحظى بتأييد المجموعة الافريقية، ولما كانت المجموعة إلى جانب عدد من الدول الأخرى قد شاركت في تقديمه، فإنها يحدوها وطيد الأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

ويشرفني أيضا أن أعرض مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1، "تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان"، بالنيابة عن المجموعة الافريقية والأردن والجمهورية العربية السورية والصين وعمان وقطر والهند وهندوراس واليمن.

إن مشروع القرار - شأنه شأن النصوص المماثلة التي اعتمدت في كل دورة للجمعية العامة منذ الدورة الثالثة والأربعين - يقر بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة لتسهيل عمليات الاغاثة. كما أنه يحيط علما بالاستعراض المستمر لعملية شريان الحياة للسودان ويؤكد على ضرورة هذا الاستعراض لتقييم فعالية العملية وكفاءتها، وكذلك شفافيتها وإشراك حكومة السودان في تسييرها. ويطلب أيضا إلى المجتمع الدولي التبرع بسخاء لهذه العملية. ويطلب أيضا إلى مجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدات المالية والتقنية والطبية لمكافحة الملاريا في السودان.

ويتضمن مشروع القرار، بالاضافة إلى الأحكام الواردة في القرارات السابقة، فقرات تؤكد على أهمية ضمان سلامة الموظفين الذين يقدمون المساعدة الانسانية في إطار عملية شريان الحياة للسودان، ونداء إلى جميع الأطراف في الصراع بأن تواصل المفاوضات لاعادة ارساء أسس السلام. ويؤكد مشروع القرار أيضا على أن عملية شريان الحياة للسودان ينبغي أن تتم في نطاق مبدأ السيادة الوطنية للسودان وفي إطار التعاون الدولي وفقا للقانون الدولي ذي الصلة.

ولما كان هذا النص التوافقي قد تم التوصل إليه بعد المشاورات المكثفة التي أجريت مع الأطراف المهتمة، فإن المشاركين في تقديمه يأملون في اعتماده دون تصويت، على غرار ما حدث في الدورات الماضية.

وباسم وفد بلادي، وبالنيابة عن المجموعة الافريقية والمشاركين في تقديم جميع مشاريع القرارات بشأن المساعدة إلى البلدان الافريقية، أعرب عن تقديرنا العميق لسعادة السفير سوشاريبا، الممثل الدائم للنمسا، على قيادته للمشاورات غير الرسمية إلى بر النجاح المتمثل في التوصل إلى نص توافقي. ونعرب عن شكرنا أيضا للأمانة العامة القديرة ولادارة الشؤون الانسانية، كما نشكر الوفود التي شاركت في السعي إلى التوصل إلى نصوص توفيقية بشأن

تقديم المساعدة إلى فرادى البلدان أو المناطق في إطار البند ٢٠ (ب).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لرغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند الفرعي على وجه السرعة، وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1، أود أن أطلب رأي الجمعية في الانتقال فورا إلى النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.43/Rev.1. وفي هذا الصدد، بما أن مشروع القرار لم يعمم إلا هذا الصباح، سيكون من الضروري الاستغناء عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، وهذا نصه:

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُمِّمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

ما لم اسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على طلب مقدمي مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1 بعنوان "تقديم المساعدة الطارئة الى السودان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.43/Rev.1 (القرار ٥٨/٥٠ ياء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية بعد ذلك في مشروع القرار A/50/L.58/Rev.1 المعنون "المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي".

قبل أن ننتقل الى البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار هذا أصبحت البلدان التالية من بين مقدميه: بلجيكا، الصين، فرنسا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.58/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.58/Rev.1 (القرار ٥٨/٥٠ كاف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.64/Rev.2، المعنون "الحالة في رواندا: تقديم المساعدة الدولية من أجل حل مشكلة اللاجئين، وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا".

وقبل أن ننتقل الى البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار أصبحت البلدان التالية من مقدميه: البرازيل، كوستاريكا، هولندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.64/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.64/Rev.2 (القرار ٥٨/٥٠ لام).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل اسبانيا، الذي يرغب في الكلام شرحا للموقف.

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أغيري دي كارسر (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بعد الاعتماد بتوافق الآراء لآخر قرار قدم في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، أود أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي للتذكير بموقفنا بشأن هذا البند.

لاحظ الاتحاد الأوروبي بشعور من القلق أن عددا كبيرا من القرارات لا يزال يقدم متضمنا نداءات بلدان ومناطق من أجل المساعدة الاقتصادية الخاصة. ومع التسليم بالاحتياجات القائمة، نحث الدول الأعضاء على المشاركة في الجهود المبذولة لترشيد عمليات صنع القرار ذات الصلة في هذه الجمعية.

ونلاحظ بارتياح التقدم الملحوظ المحرز من أجل "تجميع" جميع هذه القرارات. وينبغي أن نواصل أيضا العمل من أجل النظر فيها كل سنتين، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية تتطلب النظر فيها سنويا. بيد أنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير من أجل وضع صيغة أقصر وأكثر توحيدا لهذه القرارات.

والاتحاد الأوروبي سيؤيد أيضا في إطار المناقشات الجارية في إطار عملية استعراض القرار ١٦٢/٤٨، إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة الثانية تحت مجموعة جديدة تتناول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وكذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد ممثلون آخرون يرغبون في الكلام في معرض شرح الموقف.

قبل أن نختتم هذه المرحلة من نظرنا في هذا البند، أثق بأن أعضاء الجمعية يشاطروونني في شكر السفير ارنست سوشاريبا ممثل النمسا، الذي اضطلع بالمهمة الطويلة والشاقة مهمة إجراء المشاورات والمفاوضات للتوصل الى توافق في الآراء بشأن القرارات المتخذة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

البند ٢٦ من جدول الأعمال (تابع)
الحالة في بوروندي
تقريرا الأمين العام (A/50/541 و Add.1)
مشروع قرار (A/50/L.59/Rev.1)
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/836)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها لهذا البند في جلستها العامة الخامسة والتسعين، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفيما يتصل بهذا البند، مطروح على الجمعية مشروع القرار A/50/L.59/Rev.1.

السيد مصطفى (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ثمة تنقيحات طفيفة ينبغي ادخالها على الفقرة الرابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/50/L.59/Rev.1. والفقرة المنقحة ينبغي أن يصبح نصها كما يلي:

"وإذ ترحب بالرسالة المشتركة التي وجهها رئيس جمهورية بوروندي ورئيس وزرائها الى الأمين العام التي تدين ما تبثه محطة إذاعة "صوت الديمقراطية - ايجوي ريأبو ايجيهوغ" وغيره مما تبثه محطات إذاعية أخرى ويحرض على الكراهية العرقية في بوروندي".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.59/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا.

وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/50/836.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.59/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/50/L.59/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١٥٩/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)
تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات
تقريرا الأمين العام (A/50/490 و A/50/520)
رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/50/404/Add.3)

مشروع قرار (A/50/L.40/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت المناقشة بشأن هذا البند في

جلستها التاسعة والسبعين، بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفيما يتصل بهذا البند، معروض على الجمعية مشروع القرار A/50/L.40/Rev.1.

وفيما يتعلق بمشروع القرار، أود أن استرعي انتباه الأعضاء الى رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من رئيس لجنة المؤتمرات، عممت بوصفها الوثيقة A/50/404/Add.3.

والآن أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا لعرض مشروع القرار A/50/40/Rev.1.

السيد إيتيفا (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديرنا العميق لسفير بلجيكا على قيادته المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا على المستوى الدولي ببراعة.

ويشرفني، بوصفي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبالنيابة عن الدول الأفريقية، أن أعرض مشروع القرار A/50/L.40/Rev.1، "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ القرار ١٥١/٤٦، والذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولقد تضمن البرنامج الجديد الإعراب عن الالتزام المتجدد للمجتمع الدولي بمساعدة افريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة. وقبل المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والتشارك مع أفريقيا، والتزم بتقديم دعم كامل للتنمية الأفريقية. والقرار ١٥١/٤٦ اعتبر مسألة متابعة ورصد التدابير المتخذة حتى الآن، وكيفية الشروع في المستقبل، بما في ذلك استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، مسألة جوهرية.

إن مشروع القرار المعروض علينا يأتي عملا بذلك القرار ويتضمن ١٥ فقرة في الديباجة و ١٢ فقرة في المنطوق.

وتسلط الديباجة الضوء في الأساس على القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. للمناقشة التي دارت في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. وتسلط فقرات الديباجة الضوء أيضا على كيفية أن عوامل خارجية، ولا سيما مشاكل الدين الخارجي، وعدم كفاية تدفق الموارد، وعدم إحراز التقدم في عملية تنويع الاقتصادات الافريقية والتأثير السلبي لاتفاقات جولة أوروغواي، قد أثرت في الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي لأفريقيا.

ويحيط منطوق مشروع القرار علما بتقرير الأمين العام بشأن النهوض بالوساطة المالية وتنويع السلع الأساسية في أفريقيا، ويركز بصورة رئيسية على آلية استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

لقد تعمدت المجموعة الأفريقية أثناء إعداد مشروع القرار هذا، أن تتجنب في هذه الفترة إثارة مسائل الديون، وتدفق الموارد، وتنويع السلع الأساسية، ومسائل التجارة بصورة عامة باعتبارها مواضيع للتفاوض. وتعتقد المجموعة الافريقية بأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد سيتيح لأفريقيا والمجتمع الدولي فرصة لإجراء تقييم متعمق للإجراءات المتخذة حتى الآن من أجل تنفيذ البرنامج الجديد، والتدابير التي يحتاج إليها من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بعد التسعينات، فضلا عن وضع سياسات وتدابير جديدة وتصحيحية للدعم الخارجي المعزز.

وفي حين أن الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المنطوق تشير، على نحو موضوعي، إلى التقارير المختلفة للأمين العام، والموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس، تقرر الفقرة ٤ من المنطوق إنشاء لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة في دورتها الخمسين للإعداد لاستعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد، وفقا للمنصوص عليه في مرفق القرار ١٥١/٤٦.

أما الفقرات ٥ إلى ٩ من المنطوق فتتناول أنماط استعراض منتصف المدة، فضلا عن الإشارة إلى الأدوار التي يتعين أن تضطلع بها البلدان الأفريقية،

ومنظومة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومؤسسات أخرى ذات صلة في عملية استعراض منتصف المدة. وعلى الرغم من أن مؤسسات بريتون وودز لم تُذكر بالاسم، نفهم أنه ينبغي لتلك المؤسسات أن تضطلع بأدوار هامة في تنمية أفريقيا.

والفقرات ١٠ إلى ١٢ من المنطوق تطلب إلى الأمين العام أن يتقدم بمعلومات عن الاحتياجات المتوقع أن تلزم من الموارد لتنفيذ البرنامج الجديد، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن أعمال اللجنة الجامعة المخصصة وعن تنفيذ القرار.

وأخيرا، التمس بالنيابة عن الدول الأفريقية أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.40/Rev.1.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/50/L.40/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.40/Rev.1 (القرار ٥٠/١٦٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن نختتم نظرنا في البند ٢٤ من جدول الأعمال، أود أن أشكر السفير البلجيكي أليكس ريني، الذي قام بمهمة إجراء المشاورات التي أفضت إلى اتخاذ القرار تحت هذا البند بتوافق الآراء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦١ من جدول الأعمال (تابع)
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
تقرير الأمين العام (A/50/670)
مشروع القرار (A/50/L.66)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت المناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة السادسة والثمانين المعقودة يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفيما يتصل بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع القرار A/50/L.66.

أعطي الكلمة لممثل شيلي ليقوم بعرض مشروع القرار.

السيد ماكوبيرا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني أن أقوم بعرض مشروع القرار المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديمه والواردة اسماؤها في الوثيقة A/50/L.66، وعن الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجمهورية مولودوفا، وزامبيا، والصين، وغيانا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولختنشتاين، والنرويج، والنمسا، ونيبال.

يتضمن مشروع القرار أساسا ثلاثة أجزاء: الديباجة، والمنطوق، الذي ينقسم الى جزأين. وسألقي الضوء بإيجاز على الجوانب الهامة لكل عنصر من عناصر القرار.

الجانب الأساسي من الديباجة، إلى جانب ذكر القرارات ذات الصلة، يتمثل في الإعراب عن التقدير لشعب وحكومة الدانمرك على كرم الضيافة الذي غمرا به جميع المشاركين في مؤتمر القمة. كما يلقى الضوء على قرار السياسة العامة الذي اتخذ على أعلى مستوى من جانب المجتمع الدولي لإيلاء التنمية الاجتماعية ورفاه الإنسان الأولوية العليا الآن وفي القرن الحادي والعشرين على حد سواء، باعتماد إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل.

وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالمنطوق، فقد قُسم إلى جزأين فرعيين، وفيما يلي الجوانب الهامة فيهما.

الجزء الأول، الذي يشير إلى الأهمية البالغة للعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، يتضمن بعض المقاصد من برنامج العمل وإعلان السياسة العامة بطريقة انتقائية، ولكن دون تحديد الأولويات. ويتضح هذا، على سبيل المثال، في التأكيد من جديد على التعهد الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم بإيلاء أولوية عليا للسياسات

والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي؛ والإقرار بضرورة وضع إطار عمل لجعل الإنسان مركز التنمية؛ والتأكيد على ضرورة وجود إرادة سياسية مكثفة ومتجددة على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في رقي الانسان وفي الرفاه الاجتماعي؛ والإقرار بأن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج العمل هما أساسا مسؤولية الحكومات، وأن التعاون الدولي والمساعدة الدولية عنصران لازمان لتنفيذهما بالكامل. وأخيرا، فيما يتعلق بهذا الجانب، ينبغي التأكيد على ضرورة تعزيز نهج متكامل ومتعدد الأبعاد وتجميع الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا وارد في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من منطوق مشروع القرار، حيث جرى تناول مختلف جوانب المسائل المالية، بما فيها الاقتراح ٢٠/٢٠.

ويشير الجزء الثاني من الجزء الخاص بالمنطوق من مشروع القرار الى دور منظومة الأمم المتحدة. وهو بصفة عامة يضع هيكلا على ثلاثة مستويات على الصعيد الحكومي الدولي. إلا أنه، في نفس الوقت، يتضمن الجوانب المتعددة الأبعاد والمتعددة القطاعات لتنفيذ برنامج العمل بطريقة تربط بين تنظيم العملية الحكومية الدولية وما تقوم بتطويره الوكالات المتخصصة والقطاعات المعنية الأخرى. وقد يكون الجانب الأكثر أهمية من مشروع القرار هذا هو أنه يقر بأن النهج المتعدد الأبعاد موجود وأن هناك مؤسسات وهيئات متعددة تسهم في تنفيذ البرنامج دون أن تتدخل إحداها في شؤون الأخرى أو أن تختلف معها على تسلسل السلطة. وبالتالي، يعترف هذا الجزء، الذي يركز بتفصيل كبير على القطاع الحكومي الدولي، بأن هناك ثلاثة مستويات: الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية.

وفيما يتصل بالجمعية العامة، ولاسيما وظائفها كهيئة رئيسية في الأمم المتحدة، يقرر مشروع القرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠، لإجراء استعراض شامل لنتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يؤكد مشروع القرار من جديد أن المجلس سوف يقوم بتوفير التوجيه والإشراف عموما فيما يتعلق بالتنسيق على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ويطالب مشروع القرار المجلس بأن يقوم، في ضوء التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وتمشيا مع الولايات التي ينص عليها الميثاق، واستنادا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بمواصلة دراسة السبل الكفيلة بتعزيز دوره وسلطته وهياكله وموارده وإجراءاته، وأن يجعل علاقات الوكالات المتخصصة به علاقات عمل أوثق في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وكذلك تنفيذ نتائج المؤتمرات الأخرى، التي يجب إدماجها بنتائج مؤتمر القمة.

وقد أشارت الأحكام التالية لمشروع القرار بتفصيل أكبر الى لجنة التنمية الاجتماعية. ونتيجة لمؤتمر قمة كوبنهاغن، مطلوب القيام بعملية إعادة تنشيط ملموسة للجنة. وتبعا لذلك يطالب مشروع القرار اللجنة بوضع برنامج عمل متعدد السنوات حتى سنة ٢٠٠٠، وذلك باختيار موضوعات محددة ومعالجتها من منظور مترابط ومتكامل. وفضلا عن ذلك، وبعد أن يؤيد مشروع القرار الأول بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يطلب إلى اللجنة أن تقوم بتكييف ولايتها لتشمل المسائل القطاعية ومراجعة طرق عملها وترسيخ ممارسة دعوة الخبراء للإسهام في عملها لضمان ألا يقتصر هذا العمل على العملية الحكومية الدولية، بل أن يحظى أيضا بمشاركة المجتمع المدني.

إن مشروع القرار، بوضعه ثلاثة مستويات للعملية الحكومية الدولية - الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية - يطلب بعد ذلك من مختلف الكيانات بأن تسهم في العملية. وهذه هي الحال فيما يتعلق باللجان الإقليمية، التي يجب أن تجتمع كل سنتين بشأن القضايا المناسبة المتعلقة بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

ويحيط مشروع القرار علما بإنشاء أفرقة عمل لمتابعة مؤتمر القمة ويدعو منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواصلة المشاركة بنشاط في متابعة مؤتمر القمة، وأخيرا، يطلب الى الأمين العام أن يقوم بإنشاء كيان في إطار الأمانة العامة، تسند إليه مسؤوليات محددة بجلاء للمساعدة في أعمال متابعة مؤتمر القمة الاجتماعية.

وفي الختام، أعتقد أن السمة الهامة لمشروع القرار هذا هي أنه لا يركز فحسب على الصعيد الحكومي الدولي، ولكنه يضم أيضا، بأسلوب منسق، العمل الذي يمكن للكيانات الأخرى أن تقوم به.

لقد تم التفاوض بشأن مشروع القرار باهتمام وحماس كبير، وأود أن أعرب عن التقدير لجميع الوفود التي أسهمت في صياغته. ونعتقد أن مشروع القرار هذا يستحق أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.66.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.66 (القرار ١٦١/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة ببنود جدول الأعمال ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٢.

ما لم يكن هناك اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا ستقتصر البيانات على تعليل التصويت أو شرح الموقف.

ومواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة أوضحت في اللجنة وأثبتت في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه بمقتضى الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تحدد تعليلات التصويت بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنتبع نفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/819)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال
تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/818)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣١ من جدول الأعمال
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/827)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هـــــذه المرحلـة من نظرنا في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال
تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/820)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال
تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/828)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/821)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.**

البند ١٥٨ من جدول الأعمال
تخطيط البرامج
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/795)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.**

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماده؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال؟**

تقرر ذلك.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال
إدارة الموارد البشرية
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/834)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تبت الجمعية الآن في مشروعي المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.**

مشروع المقرر الأول بعنوان "تعديلات للنظام الإداري للموظفين".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **مشروع المقرر الثاني بعنوان "إدارة الموارد البشرية".**

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الثاني.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٩ من جدول الأعمال.**

البند ١٦٦ من جدول الأعمال
قبول المنظمة العالمية للسياحة عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/822)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.**

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في اعتماده؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٦ من جدول الأعمال؟**

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/794)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/50/794 يتناول الفصول التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في الفصول التي أحيلت إلى اللجنة الخامسة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

تقرر ذلك.

البند ٥٣ من جدول الأعمال
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخمسين. وأفهم أنه لا يوجد طلب للنظر في البند في الدورة الحالية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن ترجئ النظر في هذا البند إلى الدورة الحادية والخمسين وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تختتم نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال
الإخطار المقدم من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام (A/50/442)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلم الأعضاء أن الأمين العام أنيطت به، بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ورهنا بموافقة مجلس الأمن، ولاية إخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي تكون قيد نظر مجلس الأمن وبالمسائل التي يكون المجلس قد فرغ من تناولها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة الإخطار المقدم من الأمين العام والصادر في الوثيقة (A/50/442). هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بغية إتاحة الوقت لتوفير الوثائق المطلوبة لجلسة بعد ظهر هذا اليوم، فإن الجلسة العامة التاسعة والتسعين، ستبدأ بعد ظهر اليوم الساعة ١٦/٠٠.**

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠